معدل التضخم يصل الى واحد أو اثنين في المائة شهريا ، كان الجمهور يشتري سندات « مرتبطة » كاستثمار للمدى البعيد أو المتوسط . فالعملة التي كان ينبغي دفعها في عمليات البيع والشراء واحتمال هبوط طفيف في سعر السندات اثناء بيعها ، قليلا من جدوى شرائها لفترة قصيرة ... اما اليوم ، ومع ارتفاع معدل التضخم من ٥ — ٦٪ شهريا ، فقد اصبحت عملية شراء السندات حتى لبضعة اسابيع امرا مربحا »[٤٥] . وبموجب دراسة اعدها بنك اسرائيل مؤخرا حول تجارة سندات الدين ، يلاحظ ان السندات « المرتبطة » بنسبة ١٠٠٪ أو ٩٠٪ قد حققت ارباحا تتراوح بين ٩٢ و ٩٥٪ في فترة ارتفع فيها معدل جدول الغلاء للمستهلك بنسبة ٧٥,٤٪[٤٦] .

الا انه رغم هذه الارباح ، ورغم توفر السبل المختلفة لدى الاسرائيليين للمحافظة على قيمة اموالهم في ظل التضخم الحالي ، يتفلكهم ، كما يبدو ، شعور عام بعدم الاطمئنان بالنسبة للمستقبل . فالتيار المالي غير المنقطع الذي يتدفق يوميا من الخزينة الاسرائيلية الى جيوب الاسرائيليين بواسطة زيادة العجز في الميزانية وزيادة الديون الخارجية ما هو الا وسيلة — على حد قول النائب جاد يعقوبي ، رئيس اللجنة المالية في الكنيست — « لاعمال المستقبل على حساب متطلبات الحاضر ، ولاعمال قضايا الدولة والسكان عموما لمصلحة الفرد الواحد »[٤٧] .

التضخم في ظل الصراع الداخلي

يتضمن هذا القول ، الذي جاء على لسان احد نواب المعارضة ، اتهاما مباشرا للحكومة بالتسبب في المشكلات الاقتصادية القائمة . الا ان هذا الاتهام يبقى مبالغا فيه اذا ما اخذنا في الاعتبار الخلفية السياسية الداخلية التي تطورت هذه المشكلات بالتلازم معها ، حتى وصلت الى وضعها الراهن ، لا سيما مشكلة التضخم . فالسياسة الاقتصادية التي نفذتها الحكومة لم تعمل منذ البداية في فراغ ، ولم تطبق على اقتصاد خام ، وما يعانيه الاقتصاد الاسرائيلي اليوم لم يبدأ مع مجيء ليكود الى الحكم ، بل بدأ في مطلع السبعينات ، واشتد بعد حرب ١٩٧٣ . والمشكلات ، وان لم تصل في خطورتها الى ما وصلت اليه اليوم ، كانت قائمة فعلا .

ان ازدياد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة الماضية ، يبرهن في الاساس على ان سياسة الاقتصاد الحر التي اعتمدتها حكومة ليكود لم تؤد الى حل مشكلات الاقتصاد الاسرائيلي كما كان يؤمل منها ، بل ادت الى تعميقها ، حتى وصلت الى ما هي عليه . ويبقى السؤال المطروح : لماذا حدث هذا الفشل ؟ هل ان النمو السريع والاستثمارات المالية الواسعة التي لم تستخدم في توسيع قطاعات الانتاج ، ونفقات الحكومة الواسعة ، ثم تصرف الاسرائيليين واستغلالهم الثغرات الكثيرة التي احدثت نتيجة تطبيق السياسة الجديدة ، لتحقيق ارباح طائلة . هل هذه هي الامور الوحيدة التي ادت الى التضخم الحالي ؟ .

صحيح ان هذه الامور كانت عوامل اساسية في دفع معدلات التضخم ، خصوصا ان الاقتصاد كان في حاجة الى وضع من الهدوء والاستقرار في مختلف القطاعات ، للتغلب على انعكاسات حرب ١٩٧٣ ، وازمة النفط الاولى التي اعقبت تلك الحرب — على حد قول البعض — الا انها لم تكن العوامل الوحيدة : لقد كانت ولا زالت هناك عوامل مساعدة كان لعدم توافرها دور كبير في تعقيد الوضع ، ويعتبر توفرها الآن بالنسبة للاسرائيليين احد شروط الحل للمشاكل الراهنة على المدى القصير والبعيد . واهم هذه العوامل عدم توفر اجماع عام اسرائيلي ، خصوصا من جانب القطاعات الاقتصادية الرئيسية في البلد ، على سياسة الاقتصاد الحر . فهذه السياسة اعتبرت منذ البداية نقيضا لسياسة الاقتصاد الموجه التي نما الاقتصاد الاسرائيلي بموجبها منذ نشأته ، ولم يكن بالامكان في اي حال من الاحوال ، ان تكسب سياسة الاقتصاد الحر تأييد قطاعات واسعة داخل اسرائيل كيفت نفسها وطورت مصالحها وفق النظام القديم . فالصناعيون مثلا كانوا بمثابة الابن المدلل لدى النظام القديم ، فيما يحصلون عليه من دعم وقروض وتوفير شروط ملائمة لتطوير صناعتهم المعدة للتصدير . أما العمال ، فصحيح انه كانت لديهم مطاليب في عهد المعراخ ، الا ان « نضال » الهستدروت في تلك الوقت لم يتعد اطار السياسة الاقتصادية والاجتماعية القائمة كما هو اليوم . ان الهستدروت بصفتها الممثلة للاغلبية الساحقة من العمال في اسرائيل ، قد اعلنت رفضها سياسة الاقتصاد الحر منذ اعلانها ، ولا زالت عند موقفها . وقد اثبت تطور الوضع الاقتصادي خلال الفترة الماضية ، ان رفض الهستدروت كان ذا اثر كبير فيما وصل اليه هذا الوضع من تدهور . ان يروحام ميشيل ، سكرتير عام الهستدروت ، واحد زعماء المعراخ ، الذي اعلن في الماضي ان سياسة الاقتصاد الحر موجهة في الاساس ضد العمال ، وانها لن تعود بالفائدة الا على اصحاب رؤوس الأموال الذين تمثلهم الحكومة ، لا زال يردد بعد سنتين من بدء تنفيذ هذه السياسة ، ان « اساس الخطأ وسبب الدمار هو الانقلاب